

المغرب

ملخص تنفيذي

ينص الدستور وقوانين وسياسات أخرى على الحرية الدينية، إلا أن الحكومة قيدت الحرية الدينية في بعض الحالات في الممارسة العملية. ولم تبد الحكومة توجهاً نحو التحسن أو التدهور فيما يتعلق باحترام وحماية الحق في الحرية الدينية. وينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي؛ وعلى أن الملك هو "أمير المؤمنين" و "حامى الدين" في البلد. وقد واصلت الحكومة احترام حق الأغلبية العظمى من السكان في ممارسة دينها، رغم أن السياسات الحكومية كانت تتنى عن التحول عن الإسلام إلى دين آخر وتحظر التبشير بين المسلمين. وكانت الجاليات الأجنبية غير المسلمة تمارس، بشكل عام، شعائرها الدينية بصورة علنية. وفي حين يجيز القانون للمسلمين السنة من أتباع المذهب المالكي دعوة الآخرين إلى اعتناق دينهم ومذهبهم، إلا أنه يحظر محاولة إقناع المسلمين السنة من أتباع المذهب المالكي بالتحول عن دينهم ومذهبهم. وقد أفاد بعض المسيحيين المغاربة بتقلص مضائق الشرطة لهم. وواصلت الحكومة تقييد توزيع المواد الدينية غير الإسلامية وكذلك بعض المواد الدينية الإسلامية التي لا تتفق مع المذهب المالكي الذي تتبعه العائلة المالكة. وقد مارست عدة مجموعات صغيرة من الأقليات الدينية معتقداتها بدرجات متقدمة من القيود الرسمية. وكانت الحكومة تراقب أنشطة الجماعات الدينية وتفرض قيوداً على الأفراد والمنظمات لدى اعتبارها نشاطاتهم متجاوزة لحدود الممارسات الدينية أو السياسية المقبولة.

وقد وردت تقارير بوقوع انتهاكات مجتمعية أو تمييز على أساس الانتماء الديني أو المعتقد أو الممارسة، تجاه بعض الذين لا ينتمون إلى المذهب السنوي المالكي. وكان ذلك بشكل رئيسي تجاه الذين تحولوا عن الإسلام واعتقوه ديناً آخر. وأفاد بعض المسيحيين بأن تدقيق المجتمع وضغط العائلة والأصدقاء ازداد في بعض الحالات بعد طرد المسيحيين الأجانب في عام 2010. وقد عاش اليهود بأمان في كافة أنحاء البلد خلال العام.

وقد ناقش السفير الأميركي والسفير المتوجل لشؤون الحرية الدينية في العالم وغيرهما من كبار المسؤولين في الحكومة الأميركية موضوع الحرية الدينية، بما في ذلك طرد المسيحيين الأجانب المقيمين في البلد في عام 2010، مع كبار المسؤولين الحكوميين وأجروا مباحثات مباشرة مع مجموعات مختلفة في المجتمع.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الأديان

يشكل المسلمون نسبة 98.7 من مجمل عدد السكان في حين يشكل المسيحيون 1.1 بالمائة واليهود 0.2 بالمائة. وأفاد زعماء اليهود بأن عددهم يقدر بما بين 3000 و4000 نسمة، يعيش حوالي 2500 منهم في الدار البيضاء وهم البقية المتبقية من مجموعة سكانية كانت أكبر عدداً بكثير ولكن معظمها هاجر من البلد. وتشير أحد التقديرات إلى أن هناك حوالي مائة يهودي في الرباط ومتلهم في مراكش. أما بقية السكان اليهود فينتشرون في مختلف أنحاء البلد. ومعظم أعضاء هذه المجموعة السكانية من كبار السن مع تناقص عدد الشباب فيها.

وتتألف الجالية المسيحية الأجنبية، التي يشكل الروم الكاثوليك والبروتستان غالبيتها، من حوالي 5000 شخص يمارسون طقوسهم الدينية، رغم أن بعض رجال الدين البروتستان والكاثوليك يقدرون عددها حوالي 25,000 نسمة. ويقيم معظم المسيحيين الأجانب في المناطق الحضرية في الدار البيضاء وطنجة

والرباط. ويقدر زعماء مسيحيون محليون مختلفون عدد المواطنين المسيحيين بنحو 4000 مواطن (معظمهم من البربر) يصلون بشكل منتظم في كنائس "منزلية" ويعيش أغلبهم في الجنوب. كما يقدر بعض الزعماء المسيحيين المحليين بأنه ربما كان هناك ما يصل إلى نحو 8000 مواطن مسيحي في مختلف أنحاء البلد، إلا أنه ذُكر أن الكثريين منهم لا يلتقيون بصورة منتظمة خوفاً من مراقبة الحكومة واضطهاد المجتمع.

وهناك ما يقدر بما بين 3000 و8000 مسلم شيعي، معظمهم مقيمون أجانب من لبنان والعراق، وإن كان هناك أيضاً عدد قليل من المواطنين الذين تحولوا إلى المذهب الشيعي. ويقوم أتباع عدة طرق صوفية في المغرب العربي وغرب إفريقيا بحج جماعي سنوي إلى البلد. ويتراوح عدد البهائيين في البلد ما بين 350 و400 شخص.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني/السياسي

ينص الدستور وقوانين وسياسات أخرى على الحرية الدينية، إلا أن الحكومة قيدت الحرية الدينية في بعض الحالات في الممارسة العملية. وينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي؛ وعلى أن الملك هو "أمير المؤمنين" و"حامى الدين" في البلد.

ويمكن ملاحظة جميع المواطنين قضائياً، ومن فيهم أعضاء البرلمان الذين يتمتعون عادة بالحصانة ضد الاعتقال، بتهم التعبير عن آراء يدعى أنها تسيء إلى الإسلام. ويسمح القانون للمسلمين السنة من أتباع المذهب المالكي بدعاوة الآخرين إلى التحول عن دينهم واعتناق الإسلام السن尼 المالكي في حين يحظر على الآخرين تشhir المسلمين السنة أتباع المذهب المالكي وتشجيعهم على التخلّي عن دينهم واعتناق دين آخر. وتتسامح الحكومة تجاه عدة أقليات دينية صغيرة مع فرضها درجات متفاوتة من القيود، ولكنها تحظر توزيع المواد الدينية غير الإسلامية. كما تراقب الحكومة نشاطات المساجد والمجموعات الدينية غير المسلمة وتفرض بعض القيود على المشاركين في تلك النشاطات عندما تعتبرها متعددة لحدود النشاطات الدينية أو السياسية المقبولة.

وتقوم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتقديم توجيهات بشأن خطب الجمعة كما تقوم بمراقبة خطب المساجد وكذلك المدارس القرآنية لمنع ما تعتبره الوزارة خطاباً تحريضياً أو متطرفاً ولتضمن كونه يتم تدريس المذهب الديني المعتمد. كما تراقب الحكومة الحرم الجامعية والنشاطات الدينية، وبشكل أساسى نشاطات الإسلاميين. وتقتصر الحكومة، في بعض الأحيان، نشاطات الإسلاميين، لكنها تتسامح عموماً مع النشاطات المقصورة على نشر الإسلام والتعليم والأعمال الخيرية. وتحاول وزارة الأوقاف والشؤون الدينية أيضاً السيطرة على بيع الكتب وأشرطة الفيديو وأقراص الفيديو المدمجة التي تنشر أفكار الإسلاميين المتطرفين. وتفرض الحكومة إغلاق المساجد أمام عامة الشعب بعد صلاة الجمعة بوقت قليل لمنع استعمالها للقيام بنشاط سياسي لا تجيزه الحكومة. ويتعين أن تقر الحكومة بناء أي مسجد جديد، رغم أنه يمكن تشييد المساجد بأموال خاصة. ولا توجد مساجد معروفة للشيعة في البلد.

وكثيراً ما تراقب السلطات مراسم كنائس المسيحيين الأجانب المقيمين في البلد المسجلة لدى الحكومة واجتماعات زعمائهم ولكنها لا تتدخل في نشاطاتهم. وقد أفاد بعض زعماء الجالية المسيحية الأجنبية المقيمة في البلد بازدياد المراقبة منذ آذار/مارس 2010. وفي حين أنه لم ترد أي تقارير تشير إلى وجود تمييز

منهجي ضد الأقليات الدينية في مجال توفير الخدمات العامة، أفاد بعض المسيحيين المغاربة بتعريضهم لمضايقة رجال الشرطة لهم سواء أثناء قيام رجال الشرطة بعملهم الرسمي أو بعد انتهاء فترة دوامهم. وأفاد بعض المواطنين المسيحيين بأن الحكومة تطلب منهم، من خلال الشرطة المحلية، أن يؤكدوا سنوياً ويشهدوا بأنهم ما زالوا مسيحيين. ويتم ذلك في الكثير من الأحيان من خلال مكالمة هاتفية أو زيارة منزلية تقوم بها الشرطة المحلية، ولكنه يتضمن في أحيان أخرى استجواباً في قسم الشرطة المحلي. إلا أن حالات الاستجواب في قسم الشرطة التي تم التبليغ عنها كانت هذا العام أقل مما كانت عليه في الأعوام الماضية.

وينص القانون على أن يعاقب بالسجن من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة تتراوح بين 115 و575 درهماً (14-71 دولاراً) كل من يعيق أو يمنع شخصاً أو أكثر من مباشرة عبادة أو حضور مراسم عبادة أبي دين من الأديان. ويوقع القانون نفس العقوبة على "أي شخص يستعمل وسائل الإغراء لزعزعة عقيدة مسلم أو تحويله إلى ديانة أخرى". كما يمنح القانون أي شخص متهم بهذه الجريمة الحق في محاكمة قضائية.

وتتيح المادة 26 من القانون المتعلق بدخول الأجانب إلى المملكة المغربية وإقامتهم فيها وبالهجرة غير المشروعة للحكومة طرد أي مقيم أجنبي بصورة تلقائية، إذا ما قررت أنه يشكل "تهديداً خطيراً للنظام العام" حتى إذا كانت قوانين أخرى تقضي اتباع الإجراءات القانونية المتتبعة في البلد قبل الطرد. وقد استندت الحكومة إلى هذا القانون في عام 2010 لطرد أو رفض دخول مسيحيين أجانب اتهمتهم بالتبشير، إلا أنه لم يتم التبليغ عن أي حالة مماثلة خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

ولا يعد التحول اختياري إلى دين آخر جريمة وفقاً لقوانين الجنائية أو المدنية.

وهناك مجموعة منفصلة من القوانين والمحاكم تملك اختصاص النظر في قضايا الأحوال الشخصية الخاصة باليهود، والتي تغطي أموراً مثل الزواج والميراث وغير ذلك من المسائل العائلية. ويقوم الحاخamas، وهو مسؤولون في المحاكم أيضاً، بإدارة محاكم الأسرة اليهودية، بينما يقوم قضاة مدربون على تفسير البلاد لأحكام الشريعة الإسلامية بإدارة محاكم الأحوال الشخصية بالنسبة للأشخاص من جميع الأديان الأخرى. إلا أنه يتم تطبيق القانون المدني على المسيحيين في قضايا الميراث. ولا توجد أي آلية قانونية أخرى تعترف بالسكان المسيحيين (أو غيرهم من السكان غير المسلمين) بنفس الشكل الذي تعرف به الدولة بسكانها اليهود. ويتعين على غير المسلمين التحول عن دينهم واعتنق الإسلام رسمياً قبل أن يُسمح لهم بتبني أطفال في البلد. ويتيح القانون للرجل المسلم الزواج من امرأة غير مسلمة. إلا أنه لا يجوز للمرأة المسلمة الاقتران برجل غير مسلم إلا إذا اعتنق الإسلام.

وينص قانون صدر عام 2002 ويد من حرية الصحافة على أنه لا يجوز الإعراب عن آراء أو بث برامج يعتبر أنها تمس "الإسلام أو المؤسسة الملكية أو الوحدة الترابية (للمغرب)" وعلى أنه يمكن المعاقبة على ذلك بالسجن. وفي ما عدا ذلك، تكاد لا توجد أي قيود تستحق الذكر على برامج الفتاوى الفضائية والإنترنت والمواد المطبوعة.

ويحصر القانون حق إصدار الفتاوى بالمجلس العلمي الأعلى وحده دون سواه، وهو يتكون من مجموعة من العلماء يعينهم الملك تضم ممثلي عن جميع مناطق البلد. وقد تم إنشاء مجلس علمي منفصل يتخذ من بروكسل مقراً له لمعالجة شؤون الأكثر من ثلاثة ملايين مواطن الذين يعيشون في الخارج.

وتوظف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 581 كبير أئمة و 207 مرشدات روحيات، يقدمن الإرشاد للنساء والفتيات الصغيرات والأولاد في المساجد والسجون والبيوت الخيرية. ويدير كل إمام من كبار الأئمة منطقتين حضريتين أو ريفيتين تحتوان في المتوسط على 70 مسجدا.

ويحظر القانون تأسيس أحزاب سياسية على أساس الدين أو العرق أو اللغة أو المنطقة الجغرافية. وقد أذنت الحكومة لعدة أحزاب تُعتبر "إسلامية التوجهات" بالعمل، وتمكن بعضها من الحصول على دعم كبير، مثل حزب العدالة والتنمية، وهو أكبر حزب سياسي في البرلمان ويرأس الحكومة الائتلافية.

ولا تعترف الحكومة بمنظمة العدل والإحسان التي ترفض سلطة الملك الروحية. وتندعو منظمة العدل والإحسان إلى إقامة دولة إسلامية، وتواصل تنظيم التظاهرات السياسية والمشاركة فيها، وتدير موقع على شبكة الإنترنت، رغم أن الحكومة لا تسمح بالتداول العام للمواد التي تنشرها المنظمة.

وتفرض الحكومة على الجماعات الدينية التسجيل قبل أن يصبح بإمكانها عقد الصفقات المالية أو القيام بأعمال أخرى كجمعيات خاصة وكيانات قانونية. وتشمل الكنائس والجمعيات المسجلة الأخرى كلاً من الكنائس الكاثوليكية، والأرثوذكسية التابعة للكنيسة الروسية، وكنيسة الروم الأرثوذكس التابعة للكنيسة اليونانية، والبروتستانتية الفرنسية، والأنجликانية. وقد كانت هذه الكنائس موجودة في البلد قبل الاستقلال وهي تعمل ضمن إطار مجلس الكنائس (الذي لا يملك أي صفة حكومية). ولدى الكنيسة الكاثوليكية والكنيسة الإصلاحية الفرنسية مبان في كثير من مدن البلد. وهناك كنيستان أنجليكانيتان إحداهما في الدار البيضاء والأخرى في طنجة. أما الكنيسة الأرثوذكسية الروسية فتقيم طقوسها في مبني في الرباط. في حين تملك كنيسة الروم الأرثوذكس مبني في الدار البيضاء تقيم فيه شعائر العبادة.

وكانت الحكومة تقوم في الماضي برفض، أو تأخير، إصدار تصاريح الإقامة الدائمة لبعض رجال الدين غير المسلمين الذين ينتسبون إلى منظمات دينية غير معترف بها. وقد واجهت أحياناً بعض المجموعات الكنسية في السنوات الأخيرة تأخيراً في الموافقة على طلبات الحصول على وضعية قانونية.

وتدير جالية مسيحية أجنبية صغيرة مقيمة في البلد كنائس ودوراً للأيتام ومستشفيات ومدارس بتمويل من الحكومة.

وتتوفر الحكومة إعفاءات ضريبية، وأراضي ومنحاً للبناء، ومساعدات مالية، وإعفاءات جمركية على المستورادات الضرورية لممارسة المسلمين والمسيحيين واليهود لأديانهم.

ويحضر معظم الأجانب، بدون أي قيود، الشعائر الدينية في دور العبادة التابعة للمؤسسات الدينية المعترف بها رسمياً. ولكن الخوف من مراقبة الحكومة والقوانين التي تقييد التجمعات العامة أدى إلى شعور الكثير من المجموعات المحلية غير المسلمة وغير اليهودية بقيود حريتها في ممارسة دينها علينا؛ ويجتمع بعض هذه المجموعات في منازل أعضائها بشكل غير ملتف للنظر. ولا توجد أي قوانين تحظر على المواطنين المسيحيين حضور طقوس الصلاة المقامة في الكنائس الكاثوليكية والأرثوذكسية والبروتستانتية المعترف بها، ولم تقم الحكومة باتخاذ أي إجراءات لمنعهم من ذلك. إلا أن مسؤولين في الكنائس المسيحية مغتربين في الخارج أفادوا بأن المسيحيين المغاربة لا يصلون في الكنائس إطلاقاً تقريراً وأنهم شخصياً لا يشجعونهم على ذلك لتجنب اتهامهم بالتبشير. وتنص المادة 2 من قوانين التجمعات العامة على حظر أي جمعية تهدف إلى تقويض الإسلام.

وتسمح الحكومة بعرض وتوزيع نسخ من الكتاب المقدس بالفرنسية والإنجليزية والإسبانية. ويتوفر عدد محدود من الترجمات العربية لكتاب المقدس للبيع في مكتبات مختارة. إلا أن السلطات كانت تعمد في الكثير من الأحيان إلى مصادر نسخ الكتاب المقدس في حال اعتقادها أن الغرض منها هو التبشير. ولا تسمح الحكومة بتوزيع مواد دينية غير إسلامية على عامة الناس مجانا.

ولا تفرض الحكومة تحديد الدين على جوازات السفر أو بطاقات الهوية لا بشكل صريح ولا بالرموز. كما لا يوجد أي حظر يتعلق بالملابس أو الرموز الدينية في المجالين العام والخاص.

وتحتاج الحكومة المذهب المالكي من الإسلام والديانة اليهودية معاملة تفضيلية. فعلى سبيل المثال، تمول الميزانية الحكومية السنوية المخصصة لشؤون التربية والتعليم نشاطات تعليم الإسلام في جميع المدارس العامة وتعليم اليهودية في بعض المدارس العامة. كما تمول الحكومة دراسة الثقافة اليهودية وتراثها الفنى والأدبي والعلمى في بعض الجامعات. ففي جامعة الرباط، يتم تدريس اللغة العبرية والأديان المقارنة في كلية الدراسات الإسلامية. وهناك حوالي 12 أستاذًا جامعياً يدرّسون اللغة العبرية في مختلف أنحاء البلد.

وقد واصلت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تمويل مساق دراسي لعلوم الدين على مستوى الدراسات العليا، يركز جزء منه على المسيحية واليهودية، ومساق دراسي آخر يدرس الرجال والنساء أيضاً على أن يصبحوا مرشدات ومرشدات ومعلمات ومعلمات في المساجد.

ولا يجيز القانون لجميع المؤسسات التعليمية تدريس أي مذهب إسلامي غير المذهب السنوي المالكي. ويشمل ذلك المدارس الدولية كالمدارس الفرنسية والإسبانية. إلا أنه يحق للمدارس التي يديرها أجانب عدم تدريس أي عقيدة دينية ضمن منهاجها.

تعتبر المناسبات الإسلامية التالية أيام عطلة وطنية: المولد النبوى وعيد الفطر وعيد الأضحى ورأس السنة الهجرية. وتحتفل الجماعات الدينية الأخرى بأعيادها الدينية دون تدخل من السلطات الحكومية.

الممارسات الحكومية

لم ترد أي تقارير مثبتة تقييد بوقوع انتهاكات حكومية على أساس الانتماءات الدينية أو المعتقدات أو الممارسة. ولم تبد الحكومة توجهاً نحو التحسن أو التدهور فيما يتعلق باحترام وحماية الحق في الحرية الدينية.

وفي قضية الشكوى التي رفعها مواطن في نيسان/أبريل 2010 ضد خمسة من الموظفين في أكاديمية جورج واشنطن لقياهم على ما ادعى بتنصير طالب، غادر الخمسة البلد ولم تكن هناك أي تطورات أخرى في القضية.

وقامت الحكومة في آذار/مارس 2010 بطرد 33 مقيماً أجنبياً مسيحياً من البلد وأعلنت 81 شخصاً آخر أشخاصاً غير مرغوب فيهم لما ادعى من قيامهم بالتبشير. ولم يعد أي منهم إلى البلد. وقد طعن سبعة منهم بقرار الطرد أمام المحاكم؛ وقد ردت المحاكم قضيتين في عام 2010، وأسقطت أربعة أشخاص دعواهم في 2010، في حين أسقط شخص آخر دعواه في عام 2011.

واستمرت وزارة الداخلية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بمراقبة النشاطات التي يشتبه في أنها تبشيرية، خاصة التي يقوم بها المسلمون الشيعة والسيحيون. واتهم بعض المواطنين المسيحيين السلطات بالسعى إلى الإسهام في تحامل المجتمع على المسيحيين وإلى إغراء معتنقى المسيحية بالتخلّي عن دينهم من خلال إعلام أصدقائهم وأقاربهم وأرباب عملهم باعتناقهم المسيحية.

واحتفظت الحكومة بالحق في فرض تطبيق قيود قانونية وسياسية على الحرية الدينية وقامت بذلك بالفعل أحياناً خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

كما واصلت الحكومة مصادر الكتب المقدسة والكتب الدينية الشيعية وغير ذلك من المطبوعات التي لم تكن ملتزمة بتعاليم المذهب المالكي للإسلام السنوي. وقالت السلطات إنها كانت تقوم بذلك لدى اشتباهاها بأنه يتم استخدام هذه المطبوعات لأغراض التبشير. وكانت نسخ الكتاب المقدس وأنواع كثيرة أخرى من المطبوعات الدينية متوفرة يمكن للأشخاص شراءها من المكتبات ومحلات بيع الكتب في جميع أنحاء البلد.

واشتكى بعض البربر ومواطونون آخرون، ومن فيهم أعضاء في المجموعات الدينية غير المسلمة، من أن بعض السلطات المحلية كانت تسعى إلى منعهم من تسجيل أسماء أولادهم في حال اعتبارها "غير إسلامية"، وكانت تستند في ذلك إلى قانون تم إلغاؤه في عام 2002. وأفادت التقارير بأن معظم المتقدمين بطلبات التسجيل حصلوا على إذن بتسجيل الأسماء التي اختاروها، ولكن بعد عملية بيروقراطية طويلة في بعض الأحيان. وفي عام 2008، أكد وزير الداخلية مجدداً وبصورة علنية عدم وجود أي قيود رسمية على الأسماء.

وتؤمن الحكومة، في حال تلقّيها طلباً بذلك، حماية لأبناء الجالية اليهودية وزوارها ومؤسساتها، وللمسيحيين الأجانب المقيمين في البلد أيضاً. ويقيم اليهود احتفالات دينية سنوية في مختلف أنحاء البلد، ويقوم الزوار اليهود بزيارة الواقع الديني بشكل منظم. ولدى أبناء الجالية اليهودية بعض الممثلين على مستويات عالية في الحكومة، ويشغل مواطن يهودي منصب مستشار للملك في حين يشغل مواطن يهودي آخر منصب سفير متوجّل للملك.

وقد عرض بعض الバاعة في معرض الكتاب السنوي الذي ترعاه الحكومة في الدار البيضاء في شهر فبراير/شباط مطبوعات معادية للسامية. ولم تكن هناك أي مؤشرات على أن الحكومة تشجع هذه الأعمال.

التحسينات والتطورات الإيجابية في مجال احترام الحرية الدينية

عملت الحكومة على التصدي للإيديولوجية المتطرفة التي ترفع شعار الدين وواصلت التشجيع على التسامح والاحترام والحوار بين جميع المجموعات الدينية التي تتلزم بقوانينها الخاصة بعد التبشير.

وواصلت الحكومة تدريبها للمرشدات، ضمن البرنامج الذي بدأ العمل به في عام 2006، وكان يهدف جزئياً إلى تعزيز التسامح وزيادة مشاركة المرأة في الحياة الروحية. وأفادت الحكومة بأن تدريب المرشدات لا يختلف بأي شكل عن تدريب الآئمة الذكور. إلا أن المرشدات لا يقمن بإلقاء خطبة الجمعة ولا بإماماة الناس في الصلاة؛ بل يركز معظم عملهن على تلبية الاحتياجات المختلفة للنساء الآخريات. وقد تم منذ بدء البرنامج تدريب أكثر من 200 امرأة وتعيينهن في مناصب قيادية في المساجد والمؤسسات المجتمعية

الأخرى. وتقوم المرشدات بتدريس المواضيع الدينية، ويوفرن النصح والإرشاد حول مواضيع مختلفة، بينها تنظيم الأسرة وحقوق المرأة القانونية، كما يقمن بإدارة برامج يشارك فيها الرجال.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

أفادت تقارير عن وجود حالات من الانتهاكات المجتمعية والتمييز على أساس الانتماء الديني والمعتقد والممارسة الدينية. كما أفاد بعض المسيحيين المحليين بازدياد مراقبة المجتمع لهم ومضايقتهم منذ طرد المبشرين المسيحيين في عام 2010، إلا أنه لم يتم القبض على أي فعلاً. وتجرّب قواعد السلوك التي يفرضها المجتمع والضغط الاجتماعي الكبير من غير المسلمين وغير اليهود على ممارسة دينهم بهدوء وتحفظ.

أما المواطنين اليهود فكانوا يمارسون شعائرهم الدينية علناً ويعيشون في أمان في جميع أنحاء البلد خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وكان هناك تلاميذ مسلمون يدرسون في مدارس مسيحية ويهودية عامّة وخاصة. وقد شكل التلاميذ المسلمون غالبية الطلبة في المدارس اليهودية في الدار البيضاء، ووفر مستشفى يديره اليهود الرعاية الطبية للمواطنين محدودي الدخل بغض النظر عن دينهم.

وينظر الكثير من المواطنين المسلمين إلى العقيدة البهائية على أنها بدعة منشقة عن الإسلام ويعتبرون البهائيين وبالتالي مرتدين. ويتجنب معظم البهائيين الإفصاح عن انتمائهم الديني؛ إلا أن خوفهم على سلامتهم وممتلكاتهم الشخصية لا يمنعهم من القيام بدورهم في المجتمع، ويشغل بعضهم مناصب حكومية.

ويوجد توافق عام واسع النطاق بين المسلمين بشأن ممارسة الدين وتفسيره. إلا أن بعض الخارجين عن هذا التوافق تحدوا سلطة الملك الدينية ودعوا إلى تأسيس حكومة تقوم على أسس أكثر ترساخاً في رؤيتهم للإسلام. وتعتبر الحكومة طبيعة هذا الانشقاق سياسية لا دينية لكون معظم الانتقادات تتعلق بممارسة السلطة.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأميركيّة

أثارت السفارة الأميركيّة ومسؤولون رفيعو المستوى في وزارة الخارجية قضايا الحرية الدينية مع الحكومة. وخلال زيارة السفير المتوجول لشؤون الحرية الدينية في العالم، جددت السفارة تبادل الآراء بشأن قضايا تتعلق بالحرية الدينية مع الحكومة، كما قامت بذلك أثناء الحوار الثنائي السنوي حول حقوق الإنسان.

واجتمع مسؤولون أمريكيون مع مسؤولين عن الشؤون الدينية في البلد، بما في ذلك مسؤولون دينيون في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية وغيرهم من كبار المسؤولين في الوزارة، بالإضافة إلى علماء المسلمين وزعماء المواطنين اليهود والمسيحيين الأجانب المقيمين في البلد وزعماء الجماعات المسيحية المسجلة وغير المسجلة وغير ذلك من الجماعات الدينية المحلية، بما في ذلك الأقليات المسلمة، لتعزيز الحرية الدينية. وقد أجرى مسؤولون أمريكيون، من خلال الحوار الثنائي السنوي حول حقوق الإنسان الذي تم استلهله في عام 2007، مباحثات بناءة وصرحية مع نظرائهم من ثلاثة وزارات تناولت مجلّم قضايا حقوق الإنسان، بما فيها الحرية الدينية. كما راعت الحكومة الأميركيّة برامج ركزت على التسامح الديني والحرية الدينية مستخدمة الولايات المتحدة كنموذج. فعلى سبيل المثال، نظمت السفارة خلال شهر رمضان عدة نشاطات لتشجيع الحوار الديني والتأكيد على التسامح الديني.